مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد07/ العـدد: 01 (2023)، ص 249–274

عولمة حقوق الإنسان في ظل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة

The globalization of human rights in the light of modern information and communication technology revolution

بلال لعيساني

جامعة محمد الصديق بن يحيى-جيجل، bilal.laissani@univ-jijel.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/08 تاريخ القبول: 2023/03/03 تاريخ النشر: 2023/04/01

الملخص:

تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على مسألة حقوق الإنسان من خلال محاولة تتبع أصل نشأة فكرة حقوق الإنسان ومراحل تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة، لتصل إلى محاولة استكشاف انعكاسات هذه الأخيرة على حقوق الإنسان والقضايا ذات الصلة بها، ثم السعي، في الأخير، إلى فحص آثار هذه الثورة على مسألة حقوق الإنسان سلبا وإيجابا.

لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن عولمة حقوق الإنسان لا تعني عالميتها، ذلك أن الأولى تتضمن الرؤية الاختزالية للمنظومة الليبرالية الغربية عكس العالمية، كما توصلنا إلى أن ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة أسهمت بشكل كبير في تعميق طابع العولمة الذي تسعى المنظومة الليبرالية الغربية لتكريسه على الحقوق الأساسية للإنسان، رغم أنها ساهمت في تعزيز الوعي بها وكشفت الانتهاكات التي تتعرض لها في الكثير من مناطق العالم.

كلمات مفتاحية: العولمة.، حقوق الإنسان، الثورة، التكنولوجيا، الإعلام والاتصال

Abstract: This study aimes to reveal the impact of the modern information and communication technology revolution on the issue of human rights through an attempt to follow the origin of the emergence of the idea of human rights and the stages of development of modern information and communication technology to reach an attempt to explore its repercussions on human rights and related issues, and finally to examine the effects of this revolution on the issue of human rights, both negatively and positively.

This study concluded that the globalization of human rights does not mean its universality, because the first includes a reductionist vision of the Western liberal system, We also concluded that the modern information and communication technology revolution contributed greatly to deepening the character of globalization that the Western liberal system seeks to devote to the basic rights of man, though it contributed to strengthening awareness of these rights and revealed its violations in many regions of the world.

Keywords: Globalization, Human rights, Information and communication, Technology, Revolution

المؤلف المرسل: بلال لعيساني، **الإيميل**: bilal.laissani@univ-jijel.dz

مقدمة:

يشهد العالم، ومنذ النصف الثاني من القرن العشرين، تحولات متزامنة وغير مسبوقة بفعل الاتجاه الدولي الكثيف نحو التنظيم الدولي والسعي إلى إرساء معايير عالمية للتعامل مع مختلف القضايا والأزمات الطارئة على السياسة الدولية، وهو ما تجلى في العدد الكبير من الاتفاقات والمعاهدات الدولية المبرمة بين العديد من الدول في مختلف مجالات التفاعل الدولي، والتي أنتجت عددا كبيرا من المنظمات الدولية والعهود والإعلانات ذات الصلة بمسألة "حقوق الإنسان" المستجدة.

في المقابل، وفي نفس الفترة، عرف العالم بداية تشكل معالم ثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي الثورة التي اكتملت معالمها بداية من تسعينات القرن الماضي في خضم ظاهرة العولمة الناشئة آنذاك، ولقد أحدثت هذه الثورة بدورها تحولات عميقة في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإدارية إلى الحد التي ارتبطت بها ارتباطا عضويا وظيفيا لا ينفصل ولا ينفك، وهو ما دفع بكل الدول والمجتمعات إلى العمل على الاندماج السريع في هذه الثورة المتخطية للحدود والقيود سعيا وراء تعزيز المواقع في تراتبية القوة الناشئة والناجمة عن العولمة بمعانيها الشاملة والمعقدة.

لقد أدى التطور المتسارع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة واتساع تطبيقاتها إلى مختلف مجالات التفاعل الإنساني والدولي، بما فيها مسألة حقوق الإنسان، إلى إثارة العديد من النقاشات حول تأثيرات هذه الثورة الرقمية على مساعي عولمة هذه الحقوق وتوحيد مضامينها وأشكال التعبير عنها؛ **فكيف أثرت ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في مسار عولمة حقوق الإنسان؟**

وتندرج تحت هذا السؤال مجموعة أسئلة فرعية كالتالي:

1- ما الفرق بين عالمية حقوق الإنسان وعولمتها؟

2- كيف انعكست ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على مسألة حقوق الإنسان؟

3- فيما تتمثل الفرص التي أتاحتها والتحديات التي فرضتها ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على مسألة حقوق الإنسان؟

الفرضية الرئيسية: تسهم ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة في تعميق الطابع العولمي لحقوق الإنسان. وتندرج تحت هذه الفرضية الرئيسية، الفرضيات الجزئية التالية:

1- يسهم الطابع العالمي لحقوق الإنسان في المحافظة على الاختلاف وحماية التنوع.

2- تكرس ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال النظرة الغربية الاختزالية لمسألة حقوق الإنسان.

3- تلعب تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة دورا مهما في زيادة الوعي العالمي بحقوق الإنسان.

أهداف البحث: تسعى هذه الدراسة إلى:

- محاولة الكشف عن الفروقات القائمة بين عالمية حقوق الإنسان وعولمتها، وانعكاسات ذلك على السياسات والمواقف العالمية اتجاه القضايا ذات الصلة بحماية حقوق الإنسان وترقيتها.

- محاولة استكشاف آثار ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على المسائل المرتبطة بحقوق الإنسان.

منهجية البحث: تم اعتماد منهجية متنوعة كالتالي:

1-المناهج: اعتمدت هذه الدراسة على:

أ- المنهج التاريخي: وذلك من خلال تتبع أصل فكرة حقوق الإنسان والثورة الرقمية وتطورها عبر الزمن، للوصول إلى فهم عميق لها.

ب- المنهج المقارن: وتم اعتماده لمقابلة الرؤى والمواقف المختلفة بشأن مسألة حقوق الإنسان والثورة الحديثة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وذلك من أجل الكشف عن مكامن الاختلاف ونقاط التقاطع بينها.

2- المقاربات: اعتمدت دراستنا هذه، على **المقاربة البنائية** لفهم كيفية تشكل المواقف والاتجاهات حول الظواهر محل الدراسة، وهو ما يجنبنا الاقتصار في التعامل على أشكالها الحالية التي لا تعكس بالضرورة سيرورتها ومكوناتها المؤثرة فيها، ذلك أن المقاربة البنائية تركز على متغيرات الثقافة والهوية والخصوصية وكيفية

تفاعلها مع الزمن، وهو ما تتضمنه مسألتا حقوق الإنسان وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، بوصفهما ظاهرتين إنسانيتين نتجتا عن تراكم تاريخي تتداخل فيه المتغيرات والعناصر.

3-الأدوات المنهجية: اعتمدت دراستنا **أداة تحليل المضمون**، وذلك من أجل الكشف عن الخلفيات والمصالح والإيديولوجيات الكامنة وراء المواقف المعبر عنها في الخطابات والتصريحات والمواثيق والنصوص.

أولا: حقوق الإنسان بين العالمية والعولمة

رغم أن الحديث عن مسألة حقوق الإنسان بوصفها قضية عالمية يتجاوز التصرف فيها حدود الدول الوطنية قديم قدم التجمعات البشرية، إلا أن ظهور الدول الحديثة بداية من القرن السابع عشر قد أضفى الطابع "الدولي" عليها، وهو ما فتح المجال أمام ظهور مختلف العهود والمواثيق والإعلانات الخاصة بحقوق الإنسان، سواء بالحقوق في مجملها، أو تلك الخاصة بفئة أو مجموعة ينظر لها أنها منتهكة الحقوق أو معرضة للانتهاك.

1. تطور فكرة حقوق الإنسان:

لقد دأبت الكتابات الكثيرة التي تناولت نشأة فكرة حقوق الإنسان وتطورها على ربطها بالحضارة الغربية، كما جرى التسويق لها بوصفها "منتجا خالصا" من منتجات الديمقراطية الليبرالية، ونتاجا من نتائج الثورات التي قادتها شعوب أوروبا وأمريكا بداية من القرن السابع عشر، وفي ذلك جحود لإسهامات الحضارات الأخرى في تبلور هذه الحقوق واختزال للطابع التراكمي لها.

إن الذين قاموا بالتأريخ لحقوق الإنسان وتطورها يعبرون المرحلة الإسلامية في خطوة طويلة حتى يبلغوا القرن الـ18 حيث صدر الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان في 28 أوت 1789 والذي عاد جزء من الدستور الفرنسي في 3 سبتمبر 1791، غافلين أو متغافلين أن الإسلام بإشراقه عن العالم قدم أروع لائحة تفصيلية لحقوق الإنسان من خلال تعليمات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة[1].

ومن الآيات الدالة على عناية الإسلام بالحقوق الإنسانية الأساسية قوله تعالى:

"ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"[2]

وقوله: "يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم، إن الله عليم خبير"[3].

وقوله: "من قتل نفسا بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعا، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعا"[4].

كما تضمنت الأديان الوضعية بعضا من هذه الحقوق، أما القوانين الوضعية فقد أفردت هذه الحقوق مساحات مهمة من الرعاية والاهتمام بداية من الإغريق القدامى وكتابات كل من أرسطو وأفلاطون، ولو أن الحضارة البابلية القديمة قد أنتجت واحدا من أهم القوانين التي أفردت الحقوق الطبيعية للأفراد بمساحات مهمة من دعاوى الحماية، وهو ما تجلى من خلال "قانون حمورابي" الشهير.

تم إصدار هذا القانون من طرف الملك حمورابي وهو أشهر ملوك العهد البابلي، وسادس ملوك سلالة بابل الأولى (1750 – 1792) ق م، ويعتبر هذا القانون الأكثر اهتماما بحقوق الإنسان مقارنة بما سبقه من قوانين، وسعى من خلاله حمورابي إلى تأسيس نظام قضائي يوفر العدل والحماية للإنسان ويضمن له حقوقه الأساسية[5].

كما يعتبر ميثاق العهد الأعظم أو الماجنا كارتا (Magna Carta) إحدى الوثائق التي كان لها أثرها البعيد على تشريعات حقوق الإنسان فيما بعد في انكلترا وسائر أوربا، ولقد صدر هذا العهد عام 1215 وفرضه أمراء الإقطاع على الملك جون للحد من سلطانه، ويحتوي على أحكام أساسية فيما يتعلق بحق الملكية والتقاضي وضمان الحرية الشخصية، وحرية التنقل والتجارة، وعدم فرض ضرائب بدون موافقة البرلمان.

لقد برزت بمرور الوقت إرادة بشرية عارمة تطالب بالحق الإنساني في الحرية والكرامة والحياة عبرت عنها بالدعوة إلى إقرار حقوق الإنسان، وكانت هذه الدعوة تعبيرا صادقا عن المعاناة الطويلة والتجربة المريرة عبر قرون العذاب المتمادية، وخصوصا عبر القرنين الأخيرين منها، ثم جاءت لائحة حقوق الإنسان التي تمت الموافقة عليها في الأمم المتحدة تحت اسم "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" في 10 ديسمبر 1948، والتي وقع عليها بداية 48 عضوا[6].

عموما، يثير تعريف حقوق الإنسان الكثير من الجدل والنقاش بين المشتغلين على هذه الحقوق والمنشغلين بها؛ فالملاحظ أن هناك اختلاف كبير في نظرتنا لمسألة حقوق الإنسان تبعا للوضعية / الموقف الذي نكون فيه، وبالنظر أيضا لتباين زوايا النظر والمقاربات المعتمدة في فهمنا، تعريفنا وتفسيرنا لهذه الحقوق؛ فمن وجهة نظر أخلاقية، تشير إلى ذلك الاهتمام الأخلاقي بالمعاملة العادلة المبنية على التعاطف أو الإيثار في السلوك البشري ومفاهيم العدالة في الفلسفة، أما من زاوية قانونية، فهي نتيجة لعملية وضع قواعد ومعايير رسمية والتي نعني بها سلطة صياغة القواعد التي بموجبها يحكم المجتمع (الوطني أو الدولي)، في حين أن النظر إليها كمطالب اجتماعية يحيلنا إلى أن حقوق الإنسان تنبثق من ادعاءات الناس الذين يعانون الظلم، وبالتالي، فهي تستند على المشاعر الأخلاقية المحددة ثقافيا عبر سياق أخلاقي وديني محدد[7].

2. عالمية حقوق الإنسان:

يجري الحديث عن عالمية (شمولية) (Global)حقوق الإنسان في الكثير من الأحيان بمعنى كونية هذه الحقوق (Universal)، وحتى وان بدا أن التوصيفان يحيلان إلى نفس الصفة، إلا أن الحقيقة أن صفة الكونية أعمق من حيث الدلالة مقارنة بصفة العالمية؛ فالكونية تعكس الامتداد في الزمان والمكان دون حدود أو قيود، في حين يبدوا أن صفة "العالمية" محددة من حيث الامتداد الزمني والجغرافي بحدود يمكن قياسها.

عموما، تتم مقابلة صفة العالمية عند مناقشة القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان بصفة العولمة التي تختلف كثيرا عنها، والعالمية في مضمونها حركة إنسانية تهدف إلى تعزيز التعاون بين الأمم والشعوب وانفتاح الثقافات بعضها على بعض من أجل تجميع الخبرات البشرية واستفادة الجميع منها بعيدا عن التمييز والإقصاء، وهي بهذا، أي صفة العالمية، يمكن إسقاطها على كل الأفكار التي تأخذ طابعا شموليا.

وعليه، فإن العالمية تتسامى عن الأهواء والنوازع السياسية[8] والانتماءات الاجتماعية والثقافية المختلفة، وتبتعد عن الجبر والإكراه واستخدام شتى أشكال القوة والعنف للوصول إلى أهدافها، وهي بذلك تقبل بالتنوع وتحميه، وتبحث في المشترك والمتقاطع بين البشر تكريسا للتعاون والحوار، وتحقيقا للمبادئ الإنسانية التي يجتمع عليها جميع الناس.

لقد جاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومختلف المواثيق والعهود ذات الصلة بهذه المسألة لتكرس الطابع العالمي لها نتيجة وصول البشرية، بعد تجربة الحرب العالمية الثانية المريرة، إلى المخاطر الناجمة عن استمرار حصر التعامل مع انتهاكات الحقوق الأساسية للأفراد على المستويات المحلية والإقليمية في العالم المتقدم، أين بدا واضحا أن توسع الاقتصاديات الليبرالية وارتباطها المتزايد بالأسواق الخارجية ومصادر المواد الأولية في العالم النامي يزيد من احتمالات انتقال الأزمات والصدمات من ركن لآخر في النظام الدولي الجديد، مع ما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية وأمنية.

لهذا الغرض، أنهت لجنة حقوق الإنسان في دورتها السابعة التي عُقدت في عام 1951 بمساعدة ممثلي منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ومنظمة الصحة العالمية، إعداد مشروعها الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي تم اعتماده من طرف أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في 16 ديسمبر 1966، وبدأ نفاذه في 03 يناير 1976، ليكرس الحاجة إلى التعاون العالمي في مجال ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بوصفها أولوية ملحة للدول النامية حديثة الاستقلال قبل الحديث عن الحقوق المدنية والسياسية.

إن الدول النامية أو التي تجتاز مرحلة انتقالية، لا تملك في كثير من الأحيان الموارد اللازمة لكفالة الإعمال التام للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع مواطنيها فورا أو خلال فترة زمنية قصيرة، لذلك، لا يشترط العهد الدولي للحقوق الإنفاذ الفوري لتلك الحقوق برمتها، وإنما يوجب إعمالها تدريجيا بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة، ولكن العهد يلزم الدول أيضاً، عند الاقتضاء، بقبول المساعدة الخارجية لبرنامجها الخاص بالإعمال التدريجي، وينبغي اعتبار المساعدة الخارجية جزءاً من الموارد المتاحة، ولا يمكن لدولة، والمساعدة الخارجية متاحة، أن تتبنى موقفا انعزاليا أو أيديولوجية الاكتفاء الذاتي وهي عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[9].

3. عولمة حقوق الإنسان:

تشير العولمة أولا، وبشكل واسع جدا، إلى مجموعة من الإجراءات التي تجعل العالم أكثر اندماجا واعتمادا بعضه على بعض، وعلى الرغم من أن العالم كانت تربطه منذ زمن بعيد روابط عالمية مهمة، فإن العولمة تشير إلى دمج تعتمد فيه الشركات بعضها على بعض، وإلى إنتاج مرتبط على نطاق عالمي...أو هي بالنسبة لبعض المفكرين سيطرة نخبة سياسية واقتصادية جديدة غير خاضعة للمحاسبة إلى حد بعيد على صنع القرار، هي بشكل أكثر وضوحا (وول ستريت- الخزانة الأمريكية- مجموعة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)؛ إن العولمة بالنسبة إلى هؤلاء الكتاب ليست مجرد عملية دمج اقتصادي، ولكنها سيطرة مركزية متجانسة[10].

يبدوا أن السيل الجارف من الكتابات والنقاشات التي دارت حول ماهية ظاهرة العولمة وأبعادها وتداعياتها يعكس إلى حد ما حجم الآثار التي أنتجتها هذه الظاهرة على شتى مناحي الحياة الإنسانية، وحتى إن استمر الخلاف بين المنشغلين والمشتغلين بالموضوعات ذات الصلة بالظاهرة حول تاريخ وأسباب نشأتها، وحول ما إذا كان لابد من الترحيب بها أو التوجس منها، إلا أن واقع الأحداث المعاصرة ومجريات التطور الاقتصادي والتكنولوجي الذي يشهده العالم اليوم، قد دفع إلى خلق قناعة مشتركة لدى الدول والكيانات الدولية، الحكومية وغير الحكوميين، والنخب بأن العولمة حتمية تاريخية ومرحلة متقدمة من التطور الإنساني، بعيدا عن التصنيفات الكلاسيكية التي تشكلت تجاه العولمة وأدواتها بين المناصرين والمناهضين.

إذن، العولمة ظاهرة حتمية بحكم التقدم التكنولوجي السريع الذي يزيد في كثافة وسهولة انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال والمعلومات والثقافات على الكون بصفته قومية واحدة يتلاشى فيه تأثير الحدود الجغرافية؛ فظهرت تكتلات وتوحدت عملات واندمجت أسواق وعبرت رؤوس الأموال الحدود، وتداخلت الثقافات وازدهرت "صناعة الفقر العالمي" وبرز دور المنظمات الدولية وسيادتها وتحول الفكر من المحلية إلى العالمية[11].

يذهب تيار كبير من المفكرين الاقتصاديين، وعلى رأسهم ميلتون فريدمان (1912-2006) زعيم المدرسة النقدية، التي هي امتداد للمدرسة النيوكلاسيكية، إلى أن العولمة كظاهرة عالمية لم تكن وليدة لحظة تاريخية واحدة (نهاية ثمانينات وبداية التسعينات من القرن ال20)، بل إن هناك موجات متعاقبة للعولمة؛ فقد عرفت حسبهم العولمة 03 موجات، واحدة مع الكشوفات الجغرافية في القرن ال17، وثانية مع الثورة الصناعية في القرن ال18، وصولا إلى موجة العولمة الثالثة التي نعيشها اليوم، وهو ما يحيلنا إلى الخلفية الفكرية والفلسفية الليبرالية للعولمة، في مقابل الإيديولوجيات الأخرى المناهضة لها.

لقد أوضحت كتابات ويبر، بعد ماركس وانجلز بنصف قرن، كيف انتقل المجتمع من إعطاء القيمة للتقاليد إلى مجتمع محكوم بممارسات وقيم جديدة أكثر موضوعية وشمولية، وهو في هذا المنحى يختلف عن ماركس كثيرا؛ فبينما يعتقد ماركس أن الترتيبات الاقتصادية تحدد الإيديولوجية (الأفكار)، آمن ويبر بإمكان أن تقود أفكار الرجال عملية تنمية اقتصادية، في إشارة منه إلى مساهمة الأفكار البروستنتية في تشكل الرأسمالية الحديثة وتطورها[12]، وهو ما يناقض الطرح الذي ينظر إلى العولمة بوصفها مرحلة تطور رأسمالية فرضتها السوق وتوسع الاستثمارات، ويزيد من مصداقية الطرح الذي يرى أن العولمة نتاج أفكار متمردة (بروتستنية) حاولت الخروج من حالة التقوقع والانكماش التي ميزت أوروبا الإقطاعية التقليدية إلى فضاءات عالمية أكثر اتساعا للاختلاف وقبولا بالتنوع.

رغم ذلك، أثبتت تطبيقات العولمة في مراحل تطورها اللاحقة أنها أحد المتغيرات الهامة والأدوات الفاعلة المحدثة للتغير الكوني بأبعاده المختلفة باعتبارها فرض نمط من أنماط الحضارة على باقي الأمم والشعوب، وحيث تتكامل أبعادها ومكوناتها في "التفكير الكوني" التي تصدر بسهولة إلى باقي الأمم والشعوب من خلال السماوات والحدود المفتوحة[13].

هنا، لابد من تسجيل ملاحظة أساسية مؤداها قدرة نظام العولمة الحالية على مواجهة الاستراتيجيات التي تهدف إلى بدء الديناميكيات البديلة التي تتعارض مع استدامة النظام ومصالحه التي تدعمه، مثل هذا

الدرس يدفعنا للنظر عن كثب إلى قدرات الإطار المؤسسي لمنع تحقيق مشروع يستهدف إحداث تحول جذري في النظام الاجتماعي الذي يضمن ديمومته، في الحقيقة، الطموح المعروض من طرف دعاة العولمة البديلة والساعي لتغيير أسس عملية للعولمة لا يمكن إلا أن يصطدم بالمصالح القوية التي تستفيد من النظام الحالي وتوسعه[14].

لا يمكن إنكار أن العولمة تؤدي إلى خلق المعتبر للثروة المادية، لكن، الحركة المناهضة للعولمة ساخطة لأن الثروة خلقت الفوائد لأقلية من الجهات الفاعلة القوية، وعلى رأسها الولايات المتحدة على وجه الخصوص والمتهمة بالامبريالية العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية، إلى جانب الشركات العابرة للقومية، المتهمة بدورها بتشكيل إطار مؤسسي يفضي بشكل متزايد إلى مصالحهم الخاصة، بالإضافة إلى الطبيعة غير العادلة للنظام في طور التشكيل والذي يخدم مصالح الأقلية، التوجه المادي والاستهلاكي لنموذج التنمية المهيمن والذي توجه له أصابع الاتهام، وكذلك الانعكاسات الاجتماعية والبيئية المترتبة عنه، وفقا لمناهضي العولمة، هذه الظواهر المكونة للعولمة النيوليبرالية التي يعارضونها ويبحثون في مقاربات بديلة لها.

يتم تقديم مناهضة العولمة، إذن، كنظير وند لنمط التنمية الرأسمالية والصناعية العسكرية وكاستجابة للتداعيات البيئية والاجتماعية لعملية الخلق والتراكم غير العادل للثروة التي تغذيها البنية التحتية الصناعية الكوكبية، ورفض إخضاع العناصر البيئية والثقافية لمعايير العقلانية الاقتصادية الرأسمالية[15].

ثانيا: واقع حقوق الإنسان في ظل ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال

رغم أن الثورة الصناعية في القرن ال18 قد شكلت تحولا عميقا في طرق وأدوات وعلاقات الإنتاج، إلا أن العالم اليوم يعيش ويتعايش مع إحدى أكبر النقلات التكنولوجية عبر التاريخ، حيث تتسارع التطورات بشكل رهيب يفقد الدول والأفراد القدرة على الاستجابة أو التكيف في الوقت الملائم، لقد أحدثت ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال تحولات عميقة في طرق عيش الناس وأساليب عملهم، كما غيرت بشكل جذري أنماط التفاعل بين الدول والكيانات الدولية، حكومية كانت أم غير حكومية، وخلقت حالة استثنائية

عبر التاريخ من الاندماج والترابط والاعتماد المتبادل، كما أدت، وإلى حد بعيد، إلى إذابة الحدود وإزالة القيود بين الأفراد والدول لصالح فضاءات رقمية، مندمجة، جديدة ومنفلتة عن كل أدوات الضبط والسيطرة التقليدية.

في هذا الصدد، يقول الرئيس السابق لمجموعة البنك الدولي جيم يونغ كيم "إننا بصدد التعايش مع أكبر ثورة تكنولوجية في العالم تحدث تحوّلا في أنشطة الأعمال والحكومات، بيد أن المنافع ليست تلقائية ولا مؤكدة، يجب أن نضمن أن هناك مشاركة واسعة النطاق لمنافع التقنيات الجديدة، لاسيما للفقراء. وتشير الأدلة إلى أنه يمكننا أن نفعل ذلك من خلال تحسين المنافسة بين مؤسسات الأعمال، والاستثمار في البشر– بداية من الحوامل، للتيقن من أن جميع الأطفال يتمتعون بالقدرات الإدراكية التي تتيح لهم لاحقا اللحاق بالثورة الرقمية"[16].

1. ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال: الفرص والحدود:

تتحدى التجربة المادية لوسائل الإعلام والاتصال الحديثة التاريخ والجغرافيا وتخلق مدركات جديدة للمتلقي أو المتفاعل عبر الوسائط والتطبيقات الرقمية في وقت قصير جدا، وهذه المدركات قد تتعلق بالملابس أو الغناء أو اللعب[17]، لكنها أيضا قد تكون ذات علاقة بالحقوق الإنسانية وأشكالها المختلفة، خاصة وأن العالم الرقمي الذي أنتجته هذه التكنولوجيات الجديدة يوصف بأنه "لانهائي الاتساع" و"منفلت عن الضبط والرقابة"، وهو ما يوفر للأفراد في الغالب حرية أكبر في التعبير عن الحاجات والحقوق، ويخلق أيضا حقوقا جديدة تنتجها أنماط التفاعل الجديدة بين الفئات والطبقات والثقافات، وهو التفاعل الذي لم تكن توفره فضاءات التفاعل التقليدية التي تخضع تماما لمختلف أشكال الرقابة المجتمعية والحكومية.

تساعد ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال المعاصرة في زيادة الارتباط بين الأفراد والمجتمعات، كما تساهم في توفير خدمات الاتصال بمختلف أنواعها، وكذا خدمات التعليم والتثقيف وتوفير المعلومات اللازمة للأفراد والمنظمات، وهذا جراء ما تتسم به من سرعة الانتشار وسعة التحمل، وهو ما أدى إلى انتقالنا إلى "مجتمع مندمج" يتفاعل أفراده فيما بينهم في مختلف القضايا والأفكار دون أن يشكل التاريخ عائقا لهذا التفاعل ودون أن تمثل الجغرافيا تكلفة لهذا الاتصال[18].

لقد وفر "الإنترنت" خطوط تواصل سريعة ودائمة بين الأفراد والكيانات والدول بالشكل الذي لم يوفره أي اختراع سابق، ويمكن فهم تركيبة شبكة الإنترنت على ضوء العناصر التالية[19]:

-المعلومات (Information): وتشمل صحفا ومجالات ونشرات وكتب ودوريات إلكترونية، قواعد بيبلوغرافية ونصية وإحصائية وأدلة وصور ثابتة ومتحركة، ومعلومات مسموعة ومرئية وبث إذاعي وتليفيزيوني وتسجيلات فيديو.

-الحواسيب (Computers): مكونات وتجهيزات مادية، حواسيب ميكرو، حواسيب محمولة...ملحقات وتجهيزات مناسبة، ونظم وأدوات اتصال أخرى، مثل شبكة العنكبوت (www) وخدمة الأرشيف (Archie) وغيرها من الخدمات.

-الاتصال (Communications): معدلات ومحولات (Modem) ذات سرعات مناسبة، خطوط هاتفية، خد مزود لخدمة الأنترنيث (Provider)، ثم خطوط للمستخدمين، ألياف بصرية، أقمار صناعية ووسائل وتقنيات اتصال أخرى.

تتشكل، إذن، تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة من شقين؛

- الشق المادي (الملموس) (Hardware): ويشير إلى المكونات المادية المرتبطة بالحواسيب ولواحقها وغيرها من تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة.

- الشق غير المادي (غير الملموس) (Software): ويشير إلى مختلف البرامج الحاسوبية والتطبيقات والنظم والمواقع الالكترونية وغيرها، والتي لها لغة برمجة خاصة بها.

وفي المقابل، تتألف عناصر "الرقمنة" من أدوات المعلومات والاتصالات، حيث الهواتف التقليدية، والمحمولة، والحاسبات الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، والتي تعد معيارًا على مقدار توظيف تقنية المعلومات في الدخول إلى الإنترنت، أو التطبيقات الميدانية. يضاف إلى ذلك أنواع تقنيات المعلومات السائدة في البيئة الوطنية التي تسهم في الاستثمار الأمثل لتدفق المعلومات، كذلك، يؤخذ بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية، وحجم الإنفاق على البنية التحتية للمعلومات[20].

تنتج أيضا ثورة المعلومات الحالية تصديرا دوليا للأسواق والتجارة العالمية للتكنولوجيا والمعلومات مع الامتداد الجغرافي المتسع وبناء معلومات ومادة علمية تترجم في جميع أنحاء العالم، وتؤثر جوانب العولمة الاقتصادية والتكنولوجية في الأبعاد السياسية والثقافية[21].

لقد أثار التطور في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي سباقا محتدما بين القوى الدولية الكبرى لتحقيق الصدارة التكنولوجية، وذلك عبر مسارين رئيسيين؛ أولهما تبني مبادرات ومشروعات تعزيز القدرات الوطنية على المستوى التقني وتحفيز التطور في مجالات الثورة الصناعية الرابعة، أما المسار الثاني فيتمثل في تحجيم قدرات الخصوم من خلال فرض قيود على تصدير المنتجات المتطورة والمعالجات شديدة التقدم وإعاقة تدفقات انتقال المعرفة التقنية وتجميد برامج التبادل الطلابي وفرض حظر على عمل الشركات[22]، وهو ما يتجلى في الصراع المستحكم بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية من جانب والصين من جانب آخر ضمن الحرب التجارية والتكنولوجية الدائرة بينهما.

تساعد تكنولوجيا الحواسيب الآلية وتكنولوجيا الاتصالات الحديثة في الاستجابة للاحتياجات المتزايدة للمجتمعات الحديثة في معالجة والسيطرة على الكم الهائل والمتنامي من المعلومات المطلوب تداولها بسرعة ودقة وفعالية، إلى جانب الإمكانات التي توفرها هذه التكنولوجيات من حيث حجم التخزين وسعة المعالجة وتبادل البيانات عن بعد[23].

2. الأنسنة في سياق الرقمنة: استمرار تآكل الدولة:

لقد أنتجت الليبرالية عبر مراحل تطورها المختلفة الكثير من أنماط الإدارة وأشكال التسيير التي وجدت لها سبلا للتطبيق من طرف الدول والحكومات التي فضلت هذا الخيار واستندت إلى هذه الإيديولوجية كخيط ناظم لسلوكها في الداخل وسياساتها في الخارج؛ وإذا كانت الديمقراطية وحقوق الإنسان قد أفقدت الدول الليبرالية والديمقراطية بعضا من سلطاتها لدرجة أن ذهب الكثير من أنصار المدرسة النقدية النيوليبرالية إلى القول أن الليبرالية أنتجت لنا "الدولة منزوعة الصلاحيات" (Powerless state)، فإن ثورة تكنولوجيا المعلومات في تزاوجها مع مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان تفقد الدولة مزيدا من صلاحياتها واختصاصاتها

لصالح الأفراد والجماعات والكيانات المستفيدة من الفضاءات الرقمية الجديدة والمنفلتة من شتى صنوف الضبط الاجتماعي والرقابة الحكومية.

إن تأمل ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال بأشكالها المختلفة يقتضي إدراك سماتها المعاصرة، والتي تتمثل أبرزها في[24]:

أ- التفاعلية: بمعنى أن يكون للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على أدوار الآخرين، حيث يكون باستطاعتهم التفاعل معها، أي إن المرسل يستقبل ويرسل في الوقت نفسه، وتصل الرسالة من منتجها إلى مستهلكها المحدد والمقصود، بيد أن أخطر ما في الأمر إن المضمون الاتصالي المتبادل لا يخضع لسيطرة الدولة ويخترق حدودها إضافة إلى إنه يعمل على إعادة تنشئة المتواصلين وفق قيم عالمية تتجاوز قيم المواطنة المحلية أو القومية.

ب- اللاتزامنية: بمعنى إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستفيد ولا يتطلب من كل المشاركين أن يستفيدوا من النظام في وقت واحد؛ ففي نظام البريد الالكتروني، مثلا، ترسل الرسالة من منتجها إلى مستقبلها في أي وقت دونما حاجة إلى تواجد المستقبل للرسالة، وهو الأمر الذي ييسر التعامل مع الرسائل الإعلامية والإتصالية لأنها تحرر مستقبلها من قيود الزمان والمكان.

ج- الحركية: بمعنى أنه إذا كانت اللاتزامنية تحرر المستقبل من قيود الزمان والمكان، فإن الحركية تتولى استكمال تحرير المرسل من قيود الزمان والمكان.

د- الكونية: بمعنى أن البنية الجديدة لوسائل الاتصال هي بنية دولية حتى تستطيع المعلومة تتبع المسارات المعقدة لعقد المسالك عبر الحدود الدولية، التي يتدفق عليها رأس المال الكترونيا، كذلك تتبع مسار الأحداث الدولية في أي مكان في العالم، ومن خلال هذه الكونية فإنها لاشك تؤثر على الإعلام المحلي وتقتل روح الإبداع فيه.

لقد دارت، وتدور، نقاشات كبيرة في الأوساط المشتغلة والمنشغلة بمسألة حقوق الإنسان حول مصير الخصوصيات المحلية (الدينية والثقافية والاجتماعية) في ظل هذا المد الجارف للثورة في مجال تكنولوجيا

المعلومات والاتصال وما أنتجته من أنماط تفكير وتصرف عالمية؛ فلقد سمح انتشار الإنترنت والمواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي ومختلف التطبيقات الرقمية في رواج كبير للأفكار المنادية بعالمية حقوق الإنسان وفق منظومة القيم الغربية الغالبة، بل وسمح الإنترنت للحكومات والكيانات غير الحكومية الناشطة في هذا المجال من زيادة قدرتها على تعبئة الجماهير وزيادة وعيها بالمسائل الحقوقية، ولو أن هذا الأمر في الغالب يتم وفق رؤيتها ورؤية داعميها وممولها.

إن المشكل الأساسي الذي يطرحه التزاوج الحاصل بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ومسألة حقوق الإنسان هو إخضاع الحقوق الإنسانية المتغيرة لمنطق التكنولوجيا المختزل لها؛ وهو ما يذهب إليه بيتر لونينفيلد (Peter Lunenfeld) الكاتب الذي ألف عدة كتب عن الفن وتكنولوجيات الإنترنت؛ أين يقدم في كتابه "الجدلية الرقمية: مقالات جديدة عن وسائل الإعلام الجديدة":

The Digital dialectic : New Essays on new media تفسيرا ممتازا لما يعنيه مصطلح "الرقمي" ويكتب قائلا "الأنظمة الرقمية لا تستخدم العلاقات التمثيلية المتغيرة باستمرار، بدلا من ذلك، فإنها تترجم جميع المدخلات إلى تراكيب ثنائية من الأصفار والآحاد، التي يمكن بعد ذلك تخزينها، أو نقلها أو استخدامها على مستوى أرقام أو "خانات رقمية"....إنها قدرة الكومبيوتر الالكترونية لترميز مجموعة واسعة من المعلومات رقميا[25]، وهو ما يتناقض مع فلسفة حقوق الإنسان وروح هذه الحقوق ذاتها عندما نجعلها رهينة التكنولوجيا أو أداة في يد ملاكها.

إنه من العسير، إذن، التوفيق بين النماذج التاريخية التحليلية الواضحة وبين الأفق المعياري لحقوق الإنسان أو طابعها الدينامي أو حداثتها المميزة عند الحديث عن حقوق الإنسان بوصفها حقوقا طبيعية أو حقوقا أخلاقية أصلية[26]، لذلك، يثير النظر إلى هذه الحقوق من زاوية نظر الدول الليبرالية ومؤسساتها المستحدثة الكثير من الانتقادات، خاصة مع الثورة الرقمية الهائلة التي سمحت لهذه الرؤية بالرواج والانتشار بين المستخدمين لمختلف المواقع والتطبيقات الالكترونية؛ أين يجري تصوير دول ومجتمعات بعينها على أنها "جنات" لحقوق الإنسان والرعاية الاجتماعية، وفي المقابل، تستمر عملية تشويه مجتمعات وثقافات وحتى أديان بدعوى عدم احترام حقوق الإنسان كما أنتجتها المنظومة الليبرالية الغربية، لهذا، يركز النموذج الراديكالي

على موضوع العلاقة بين الشرق والغرب، والمجرى الذي اتخذته هذه العلاقة، ويؤكد أنها اتخذت شكل علاقة مبنية على القوة ودرجات متفاوتة من الهيمنة المعقدة[27].

ثالثا: فحص أثر ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مسألة حقوق الإنسان

لم يبق أثر التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، كما رأينا، محصورا في أوجه التفاعل الإنساني الكلاسيكية؛ السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بل إن تأثيرها قد طال بشكل كبير المسائل الحقوقية العالمية ذات الصلة بفكرة "حقوق الإنسان". فمن جهة، سمحت هذه الثورة الرقمية الممتدة بتكريس الأبعاد العالمية العابرة للدول والمجتمعات، والمتخطية للحدود والثقافات عبر خلق "نموذج موحد للتصرف" اتجاه هذه الحقوق واتجاه منتهكيها، وهو ما يمر عبر "التسويق المكثف" لنموذج حقوق الإنسان كما تتصورها المنظومة الليبرالية عبر منتجاتها التكنولوجية للإعلام والاتصال.

من جهة ثانية، خلقت تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة حقوقا جديدة وولدت انتهاكات غير تقليدية لحقوق الإنسان؛ فقد أصبحت ممارسات الدول والمجتمعات مكشوفة وخاضعة لسلطة تأثير هذه التكنولوجيات، كما أضافت حزمة جديدة من الحقوق الإنسانية لم تكن معروفة من قبل، وبالنتيجة، أصبح المساس بهذه الحقوق الجديدة انتهاكا لحقوق الإنسان ومساسا بها.

1. الآثار السلبية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على حقوق الإنسان:

تؤثر العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية في دولة الرعاية الاجتماعية والرفاهية الاجتماعية للإنسان؛ كغياب واهتزاز الأمن الاقتصادي والاجتماعي للإنسان، وازدياد وتعميق الفقر، وزيادة البطالة، وانعدام الأمن الصحي والثقافي والشخصي، وحتى البيئي في بعض البلدان، ولو أن هذا التأثير يختلف من بلد لآخر بحسب قوته واتجاهه[28] وأضحت جهود توفير الخدمات الأساسية للإنسان (الصحة، التعليم، العمل..) غير مواتية لمقابلة الحاجات الإنسانية المتزايدة في ظل تقلص دور الدولة الفاعلة في توفير خدمات رعاية الإنسان. إنه، وعلى الرغم من أن تطبيقات التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال توصف بأنها "ذكية" إذ تستخدم آخر ما توصل إليه العقل البشري في مجال الذكاء الاصطناعي، إلا أن هناك من يجادل،

كما رأينا سابقا، في حدود فعالية هذا الذكاء ومدى نجاعته في التعامل مع الظاهرة الإنسانية وما يرتبط بها من حاجات وتطلعات، بوصفها ظاهرة مستمرة ومعقدة تشتمل على كتلة متداخلة من العواطف والحاجات والخبرات المتغيرة باستمرار، وهو ما يضع "رقمنة" حقوق الإنسان وإخضاعها للتكنولوجيا محل الفحص والمراجعة لدى الكثيرين.

تثير تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تتزود منها هذه التكنولوجيات الجديدة، كذلك، إشكاليات تتعلق بمدى قبول الأفراد لاتخاذ تطبيقات الذكاء الاصطناعي للقرارات وتقديمهم للخدمات ومدى ارتياحهم للتفاعل مع الآلات بديلا عن البشر، فضلا عن ردود الأفعال الرافضة لاختراق خصوصية الأفراد وتوظيف بياناتهم الشخصية ضمن حزم البيانات الضخمة التي يعتمد عليها الذكاء الاصطناعي، ناهيك عن احتمالات الافتقاد للتوازن والتحيز في قرارات تطبيقات الذكاء الاصطناعي والمجالات المالية والائتمانية والإسكان والتوظيف، بالنظر إلى الانفصال بين الواقع والتمثيل الكمي للبيانات التي يتم الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات[29].

إذن، يطرح التزاوج بين تكنولوجيا الإعلام والاتصال والجهود المتعلقة بعولمة حقوق الإنسان تحديات جديدة، فمن جهة يخضع الحاجات والتطلعات الإنسانية، التي تتسم بالذاتية والانحياز، لمعالجات موضوعية، شاملة واختزالية عبر التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصالات، ومن جهة ثانية، يكرس الانقسام التقليدي بين العالم المتقدم في الشمال، حيث يتم إنتاج وتسويق هذه التكنولوجيات وتمويل الأبحاث بخصوصها، والعالم المتخلف في الجنوب حيث الأسواق الشرهة لاستهلاك الخدمات والمنتجات الرقمية، وهو ما أنتج لنا "هوة رقمية" سحيقة بين المجتمعات جعلت منحى العولمة التكنولوجية يسير في اتجاه واحد، نحو الشمال.

لقد أشار تقرير عن التنمية في العالم 2016 الخاص بالإنترنت والصادر عن البنك الدولي بعنوان "العوائد الرقمية"، وهو مسح لأحدث البحوث والبيانات والأدبيات المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، إنه ينبغي بذل جهد أكبر لربط المزيد من البشر بالإنترنت وتهيئة مناخ يطلق العنان لمنافع التقنيات الرقمية للجميع[30]، وهو ما أكدته فيما بعد مختلف التقارير المتخصصة، وهو ما جعل القوة الذكية (Smart power) في عالم العولمة اليوم ترتبط، وبشكل متزايد، بالقدرة على السيطرة على المعلومات والتقنية وخدمات الإنترنت.

إلى جانب الدلائل والأسانيد التي سبق عرضها، من أن هذا النظام الاقتصادي الجديد –الرأسمالية– كان نظاما قويا لحد لا يصدق، جاء دليل مناقض، هو أنه على رغم قدرته على توليد الثروة، فإنه خلق أيضا فقرا رهيبا، وعدم مساواة اجتماعية، وأزمات سياسية[31]، ويبدوا أن الثورة الرقمية اليوم تمثل حلقة متصلة بسلسلة الأزمات الرأسمالية السابقة لمجتمعات كثيرة، رغم أنها توفر حلولا وفرصا عظيمة لمجتمعات أخرى.

كما تعني عولمة الاتصالات العالمية، أيضا، أن المجرمين والمعادين للمجتمع من الأفراد ذوي المعرفة بالبرمجة يمكنهم استخدام شبكة الإنترنت لنشر فيروسات مدمرة للكومبيوتر لتعطيل الملايين من أجهزة الكومبيوتر عبر العالم، اعتدنا سابقا أن يكون التخريب محليا، ولكنه الآن، في عصر الإنترنت أصبح عالميا[32]، وهو ما يضع مسألة عولمة حقوق الإنسان في ظل الثورة الحالية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال محل تساؤل؛ فالأمن السيبراني، الذي يتزايد الحديث حوله بإطناب كأحد تحديات القرن ال21 الأكثر حساسية وإلحاحا، يعني في بعض جوانبه أن خصوصيات البشر وخياراتهم واتجاهاتهم وأهدافهم وكل بياناتهم ومعلوماتهم التي يسجلونها أو يفصحون عنها عبر مختلف تطبيقات الإنترنت ليست آمنة أكثر من أي وقت مضى، بل أضحت عرضة لمصادر تهديد خارجية تتسلل عبر خطوط الإنترنت السريعة.

إن مكمن التهديد الأساسي في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة يقع في تلك الجاذبية والإثارة التي تتشكل لدى المستخدمين عند استخدامها، بل إن كل استخدام لواحدة منها يحرك لاستخدام أخرى وهكذا..، لتجد نفسك في النهاية أسير ذلك الشعور باللذة والرغبة في إشباع حاجات متزايدة للإنترنت وتطبيقاته المختلفة.

يكمن المشكل، إذن، في عدم وجود رابطة سببية هامة بين النتيجة المعززة للمثير وبين المشاعر التي ينجبها ذلك المثير، وهذا قد يغرينا أن نقول، تبعا لما قاله وليم جيمس، حيث أعاد تفسير العاطفة أو الانفعال؛ إن المثير ليس معززا لأنه يبدو جيدا، بل هو يبدو جيدا لأنه معزز. ولكن عبارة (لأنه) هي عبارة مضللة مرة أخرى؛ فالمثيرات معززة وتنتج حالات نشعر بأنها جيدة لسبب وحيد، ويجب العثور على هذا السبب في تاريخ التطور[33]، وهو ما يحيلنا في كل مرة إلى تتبع تطور هذه الثورة في الإعلام والاتصال والجهات

المستفيدة منها، وحجم العوائد والأرباح المادية وغير المادية المحصلة من وراء استخدامنا لهذه التطبيقات المجانية، أو التي تبدوا كذلك؟؟

2. الآثار الايجابية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على حقوق الإنسان:

يحيلنا استعراض مكامن الضعف ومصادر التهديد التي تشتمل عليها تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة على القضايا ذات الصلة بـ"حقوق الإنسان" اليوم، إلى التساؤل حول حقيقة ما تمثله هذه التكنولوجيات من مخاطر على حقوق الإنسان كقضية عالمية حصلتها البشرية بعد نضالات طويلة استمرت لقرون، وهو ما يقودنا إلى مقابلة جوانب القصور السابقة لتطبيقات هذه التكنولوجيات الحديثة مع إسهاماتها في تعزيز هذه الحقوق وكشف الانتهاكات التي تتعرض لها، خاصة وأن الإنترنت قد سمح بظهور العديد من المواقع والشبكات الاجتماعية التي عمقت الوعي بحقوق الإنسان عالميا.

يطلق وصف "الشبكات الاجتماعية" أو "مواقع التواصل الاجتماعي" على مجموعة من المواقع على شبكة الإنترنت ظهرت مع الجيل الثاني للويب أو ما يعرف باسم ويب 2.0 تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة مجتمع افتراضي يجمعهم حسب مجموعات اهتمام أو شبكات انتماء (بلد، جامعة، مدرسة، شركة..)، وكل هذا يتم عن طريق خدمات التواصل المباشر مثل إرسال الرسائل أو الاطلاع على الملفات الشخصية للآخرين ومعرفة أخبارهم ومعلوماتهم التي يتيحونها للعرض[34].

تصنف مواقع الشبكات الاجتماعية ضمن مواقع الويب 2.0 لأنها بالدرجة الأولى تعتمد على مستخدميها في تشغيلها وتغذية محتوياتها، كما تتنوع أشكال وأهداف تلك الشبكات الاجتماعية؛ فبعضها عام يهدف للتواصل العام وتكوين الصداقات حول العالم، وبعضها الآخر يتمحور حول تكوين شبكات اجتماعية في نطاق محدد ومحصور في مجال معين مثل شبكات المحترفين والمصورين[35]..الخ، كما سمحت هذه الشبكات وغيرها من المنابر الافتراضية التي وفرتها الثورة الحالية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية، للأشخاص المهمشين والمعزولين من أن يدلوا بدلوهم في المجتمع العالمي عبر زيادة فرص التشاور وتعزيز الشفافية والديمقراطية والمساءلة.

وحتى إن رأى المنتقدون أن العولمة الرقمية الحالية تكرس النظرة الاختزالية المتعالية لمنظومة صناعة القرار الليبرالية في الغرب لمسألة حقوق الإنسان العالمية، فإن الحقيقة تكمن في أن مثل هذه التكنولوجيا تعتبر من الناحية الأخلاقية محايدة، ويمكن استخدامها من جانب المجرمين أو القديسين، وليس في أي منهج شيء يقرر القيم التي تحدد استعماله، ولكننا هنا معنيون ليس بالممارسات فحسب، بل بتصميم الثقافة كلها، وهنا يبرز بقاء الثقافة على أنه نوع خاص من القيمة[36]، وفي ذلك إشارة إلى أن التكنولوجيات في ذاتها بريئة من الناحية العملية من اتهامات الانحياز الأخلاقي أو الإيديولوجي الذي يمارسه الأقوياء باسمها، خاصة وأنها متاحة للجميع، ويمكن للآخر أيضا أن يستخدمها بالشكل الذي يعكس حاجاته وتطلعاته، ويتوافق مع قيمه ومعتقداته.

مثلا؛ تمت صياغة بنود العهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بحيث تكون متسقة مع المنظومات الانتخابية غير التنافسية (الحزب الواحد) والتنافسية (التعددية) في نفس الوقت، لكن، وبعد نهاية الحرب الباردة قدمت لجنة حقوق الإنسان تفسيرا للعهد الدولي بأنه يؤسس "حقا للديمقراطية"[37]...ورغم استمرار بعض الجدل بهذا الخصوص إلا أن هذا التفسير اليوم يجد له أسانيد كثيرة في التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال المتاحة للجميع.

أما على المستوى الاقتصادي، فإن بيئة الأعمال تتعرض حاليا لتغيرات جوهرية نتيجة للتحولات التقنية السريعة، حيث تبدلت ملامح عمليات التصنيع والتسويق والمبيعات وخدمة العملاء نتيجة لدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي التي تسهم في تعزيز القدرة على فهم الأسواق، وتوقع الاتجاهات الاقتصادية وتعزيز الإنتاجية والرقابة على الجودة، ومواجهة الإختلالات الكامنة في العملية الإنتاجية، وتعزيز قدرة الشركات على الدعاية والتسويق للمنتجات عبر قراءات أعمق لتفضيلات المستهلكين واحتياجاتهم، كما ستحقق الشركات وفورات (أرباح) ضخمة[38]، وهو ما انعكس بشكل جلي على تحسن حياة ملايين البشر عبر العالم وزيادة درجة إشباعهم لحاجاتهم الأساسية وتعزيز قدرتهم في تحصيل مزيد من حقوقهم.

لقد أشار تقرير "العوائد الرقمية" الصادر عن البنك الدولي عام 2016 أن عدد مستخدمي الإنترنت قد تضاعف ثلاث مرات خلال عقد واحد فقط ليصل إلى 3.2 مليار شخص، كما أشار إلى الانتشار السريع للهواتف المحمولة[39]، وهي مؤشرات إيجابية للغاية إذا ما قورنت بتحولات تقنية سابقة لم تلقى نفس الرواج في العالم المتخلف، وهو ما يجعل الثورة الحالية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال الأكثر اتساعا والأسرع انتشارا من بين كل الثورات التقنية والتحولات الاجتماعية التي عرفتها البشرية.

إن الثورات التكنولوجية ذات الأغراض العامة، من حيث طبيعتها، مربكة للغاية؛ ففي أوائل القرن التاسع عشر أعلنت جماعة عمالية عرفت بـ"اللوديين" عن مقاومتها للآلات، ومحاولة تدميرها لأنها تسببت في التخلي عن مهاراتها في صناعة النسيج، رغم أن هذه الآلات كانت إيذانا بظهور مهارات ووظائف جديدة، ويحدث هذا الارتباك تحديدا بسبب أن التكنولوجيا الجديدة تتسم بالمرونة الشديدة وسعة الانتشار، وبناء على ذلك، فإن الكثير من الفوائد يأتي، ليس ببساطة من تبني التكنولوجيا، بل من التكيف مع التكنولوجيا[40]، وهذا الطرح يدفع للاعتقاد أن مكمن التوجس الذي بقي قائما لسنوات بسبب الانتشار السريع لهذه الثورة أفقيا وعموديا هو طبيعي للغاية، وهو ما ينسف إلى حد ما مواقف المنتقدين لهذه الثورة بوصفها أداة طيعة في يد منتجيها من أجل تكريس الرؤية الواحدة الاختزالية لحقوق الإنسان وفق المنظور الليبرالي.

الخاتمة:

تمتد تأثيرات ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة إلى مختلف مناحي الحياة الإنسانية وشتى مجالات التفاعل الدولي، ولم يعد بالإمكان أن يبقى مجال من مجالات الحياة العامة أو الخاصة بمنأى عن تأثيرات هذه الثورة وانعكاساتها، بما فيها مسألة حقوق الإنسان؛ أين كان للثورة الحالية في تكنولوجيا الإعلام والاتصال تأثير كبير على مساعي عولمة هذه الحقوق من خلال ما وفرته هذه الثورة من أدوات وأساليب غير تقليدية للتفاعل الإنساني، تتجاوز المفاهيم التقليدية للحدود والسيادة، بل وتضع حتميات التاريخ وعوائق الجغرافيا محل تساؤل؟

يثير الانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة الكثير من النقاشات المتعلقة بانعكاسات تطبيقاتها على حقوق الإنسان والقضايا المتصلة بها، على وقع التزايد المطرد لاستخدام المواقع الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي وتطبيقات الإنترنت المختلفة، من طرف الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، من دول ومنظمات دولية (حكومية وغير حكومية) والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهو أنتج لنا في النهاية مواقف متعارضة، بل ومتناقضة أحيانا، بخصوص أثر هذه التكنولوجيات الجديدة على مساعي عولمة حقوق الإنسان.

لقد خلصت هذه الدراسة، في نهاية هذا التحليل إلى مجموعة من النتائج، هي:

– تتعارض مساعي عولمة حقوق الإنسان مع الطبيعة العالمية لهذه الحقوق، ذلك أن التجارب والخبرات الإنسانية السابقة أثبتت أن جهود عولمة حقوق الإنسان لم تستطع، أو لم يراد لها، أن تتحرر من النظرة الأحادية الاختزالية للمنظومة الليبرالية الغربية التي تسعى إلى فرض نموذج لهذه الحقوق وفق القيم الليبرالية التي أنتجتها تجارب مجتمعاتها التاريخية، والتي لا تصلح بالضرورة لمجتمعات أخرى تختلف سيرورتها التاريخية وخصوصياتها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية عنها.

– إن فكرة حقوق الإنسان ليست وليدة تجربة أمة واحدة بعينها، بل إنها نتاج نضالات إنسانية متراكمة تمتد إلى قرون طويلة قبل الميلاد؛ حيث تعكس آيات كثيرة في القرآن الكريم ومواقع عديدة في السنة النبوية المطهرة الحيز الكبير الذي تشغله مسألة حماية الحقوق الأساسية للإنسان في الدين الإسلامي الحنيف قبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومواثيق الثورات الأوروبية المختلفة.

– لقد وفرت تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة خطوط تواصل سريعة ودائمة بين الأفراد والكيانات والدول بالشكل الذي لم يوفره أي اختراع سابق، وهو ما تجلى في الانتشار السريع لهذه التكنولوجيات على مختلف أوجه النشاط الإنساني وشتى مجالات التفاعل الدولي، وشكلت مسألة حقوق الإنسان ومساعي عولمتها إحدى أوجه هذا الانتشار الرهيب.

– إن التزاوج القائم بين تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة من جهة، والقضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان ومساعي عولمتها، من جهة ثانية، قد خلقت نقاشات جديدة، تتعلق هذه المرة بطبيعة الآثار المترتبة عن هذا التزاوج؛ وهو ما أدى إلى بروز اتجاهين أساسيين:

الأول: ينظر إلى ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال بوصفها أداة هيمنة ووسيلة توسع تستخدمها القوى الساعية لفرض العولمة الليبرالية وفق الرؤية الاختزالية الرافضة للاختلاف والتنوع، رغم ادعاءاتها بعكس ذلك، ومن هذا المنطلق، يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ما هي إلا آلية لتكريس المنظور الغربي الليبرالي لحقوق الإنسان وفق ما يخدم سياسات وأجندات القوى والأطراف المنتجة والممولة لها.

الثاني: يذهب عكس الاتجاه الأول، ويفترض أن ثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال الحديثة ما هي إلا مرحلة تطور طبيعية للنظام الرأسمالي المهيمن، وأن تطبيقات هذه الثورة قد انعكست إيجابا على مسألة حقوق الإنسان؛ أين أسهمت تطبيقاتها المختلفة في تعزيز الوعي العالمي بهذه الحقوق وأضفت مزيدا من الشفافية على الممارسات المتعلقة بها، أو تلك التي من شأنها الإضرار بها.

– وبناء على هذه النتائج، تقترح دراستنا جملة من التصورات والاقتراحات التي من شأنها تعزيز العوائد المحصلة من هذه الثورة وتجنب آثارها السلبية على قضايا حقوق الإنسان في مجتمعاتنا، ويمكن إيجازها في:

– توسيع مدركات الأفراد ومعارفهم ذات الصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطبيقاتها المختلفة في مختلف المستويات التعليمية، وذلك من أجل بناء أجيال قادرة على فهم البيئة المحيطة والتفاعل معها بأدواتها الحديثة، والسعي إلى توفير خدمات الإنترنت ذو التدفق العالي للجميع، من أجل ضمان الانخراط المستمر، الواعي والفاعل للمجتمع في العوالم الرقمية الممتدة.

– تأهيل الناشطين والمنشغلين بقضايا حقوق الإنسان بمختلف مجالاتها (حقوق الطفل، الأم، والمسنين، المعاقين، المرضى، الفقراء..)، وكذا رواد العمل النقابي والإغاثي والتطوعي، في مجال استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال وطرق توظيفها وكيفيات تصميم التطبيقات وأنظمة الأمان الإلكتروني المختلفة وغيرها، من أجل تعزيز أدوارهم وزيادة فعاليتها في المجتمع.

– العمل على الاستثمار في هذه التكنولوجيات الجديدة والانتقال من موقع المستهلك المتأثر إلى مقام المنتج الفاعل، وهو الشيء الذي من شأنه تعزيز قدرتنا في الدفاع عن مواقفنا وقضايانا ذات الصلة بحقوق الإنسان، محليا وعالميا، خاصة وأن هذه الثورة توفر فرصا عظيمة لكسب الدعم وحشد التأييد وعقد التحالفات.

الهوامش:

[1] محمد علي التسخيري، **حقوق الانسان: بين الإعلانين الإسلامي والعالمي**، (طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية ، 1997)، ص 24.

[2] سورة الإسراء، الآية 70.

[3] سورة الحجرات، الآية 13.

[4] سورة المائدة، الآية 32.

[5] شيراز أحمد عبد الرحمان، التطور التاريخي لحقوق الإنسان، **مجلة التربية الأساسية**، جامعة بابل، العراق، العدد 76 (2012)، ص ص 260، 261.

[6] التسخيري، ص7.

[7] Stephen P. Marks, **Human Rights**: **A Brief Introduction**, (USA : FXB Center for Health and human rights, 2016), pp,2,3.

[8] فريد الأنصاري، **مفهوم العالمية: من الكتاب إلى الربانية**، ط1 (القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، 2009)، ص15.

[9] مكتب الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: **دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان**، سلسلة التدريب المهني، العدد 12، نيويورك وجنيف، 2005، ص17، شوهد في 2022/09/16، أنظر: https://www.ohchr.org

[10] تيمونز روبيرتس، **من الحداثة إلى العولمة**. تر: سمر الشيشكلي، ج1 (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، نوفمبر 2004)، ص34.

[11] غيك جورج، بول ويلدينج، **العولمة والرعاية الإنسانية**. تر: طلعت السروجي، ط1 (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2005) ص14.

[12] روبيرتس، ص 17.

[13] جورج، ويلدينج، ص13.

[14] Pascal van Griethuysen, Marcos Arruda, **penser et pratiquer le développement autrement** : **une réflexion économique évolutive sur l'altermondialisme**, (Amsterdam: Transnational Institute, 2008, p07.

[15]Ibid. pp, 10, 11.

[16] البنك الدولي، **"الثورة الرقمية تحتاج إلى مساندة غير رقمية لتحقيق أهدافها"**، 2016/01/13، شوهد في 2022/09/12، أنظر: https://www.albankaldawli.org

[17] روبيرتس، ص 191.

[18] ماهر عودة الشمايلة وآخرون، **تكنولوجيا الإعلام والاتصال**، ط1 (عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، 2015)، ص 98.

[19]حسين عبد المطلب الأسرج، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كآلية لتعزيز الديمقراطية وحرية التعبير** (واشنطن: مركز المشروعات الدولية الخاصة، د س ن)، ص181.

[20] المرجع نفسه، ص2.

[21] جورج، ويلدينج، ص22.

[22] خليفة إيهاب، **الذكاء الاصطناعي: ملامح وتداعيات هيمنة الآلات الذكية على حياة البشر** (أبو ظبي: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2019)، ص2.

[23] ماهر عودة الشمايلة وآخرون، مرجع سابق، ص ص 113، 114.

[24] فاطمة القليني، محمد شومان، **الدعاية والإعلان بعد 11 سبتمبر** (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، ص 2006)، ص ص 196، 197.

[25] آرثر آسا بيرغر، **وسائل الإعلام والمجتمع: وجهة نظر نقدية**، تر: صالح خليل أبو إصبع (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2012) ص127.

[26] تشارلز آر. بيتر، فكرة حقوق الإنسان، تر: شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2015)، ص 54.

[27] إدوارد سعيد: **الاستشراف: المعرفة،السلطة، الإنشاء**، تر: كمال أبو ديب (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1984)، ص 41.

[28]جورج، ويلدينج ، ص14.

[29]إيهاب، ص3.

[30]البنك الدولي، مرجع سابق.

[31]روبيرتس، ص 15.

[32] بيرغر، ص 132.

[33] ب.ف سكينر، **تكنولوجيا السلوك الإنساني**، تر: عبد القادر يوسف (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1990)، ص 96.

[34] الأسرج، ص 209.

[35] الشمايلة وآخرون، ص99.

[36] سكينر، ص 133.

[37] بيرغر، ص190

[38] إيهاب، ص7.

[39]البنك الدولي، ص4.

[40]مارتن مولآيزن، **"كل ما يمكن أن يقال عن الثورة الرقمية"**، التمويل والتنمية، جوان 2018، ص6، شوهد في 2022/09/20، أنظر: https://www.imf.org